**الإتجاه النقدي في الدراسات الأمنية:**

بناءا على القاعدة الفلسفية النقدية التي تطرقنا إليها في الحاضرة السابقة، تأسّس الاتجاه النقدي في الدراسات الأمنية مكوّنا من ثلاث مدارس متميّزة، بحيث تطورت مدرستي أبريستويث وكوبنهاغن عبر اجتهادات خبراء العلاقات الدولية والأمن الدولي والدراسات الإستراتيجية وبرامج البحث في السلام الدولي، بينما استعانت مدرسة باريس بخبراء علم الإجتماع السياسي والإجرام والقانون والعلاقات الدولية وخبراء في الأمن الداخلي.

**مدرسة باريس** Paris**:** استلهمت أفكارها من اجتهادات بورديو Pierre Bourdieu وعلماء اجتماع آخرين وأفكار فوكو Michel Foucault، ويعتبر بيقو Didier Bigo أبرز باحثيها.

تعارض المدرسة ربط الأمن بخطر غياب الأمن، وترى بأن المشكلة في كيفية فهم وتعريف الأمن، حيث يوصف اللا أمن بالمخاطر والتهديدات، وتدعو إلى معالجة الأمن كتقنية حكومية عبر الإهتمام بعلاقات القوة (ألعاب القوة power games) وفعل الخطاب speech acts؛ حيث يتعلق الأمن بالشرعية وإضفاء الشرعية على السياسات والفواعل المهيمنة، وحيث ينظر للأمن في علاقته باللا أمن كصراع سياسي بين الفواعل التي تمتلك القدرة على التصريح (بفعل سلطتها) حول ما يمكن وما لا يمكن التضحية به من جوانب الأمن، ولماذا ينظر إلى العنف الذي تمارسه هذه الفواعل ذات السلطة كشكل من أشكال الحماية بينما ينظر للعنف الذي يمارسه الآخرون كعدوان ومظهر من مظاهر اللا أمن.

وتشارك مدرسة باريس في مسعى توسيع مفهوم الأمن إلى الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لكنها تميّزت عن غيرها بكونها مهنية تبحث في الحلول العملية، حيث تتكون أساسا من عسكريين وإطارات أمنية يسعون لتقديم تصورات حول مختلف القضايا الأمنية المرتبطة بعلاقة العقلانية الأمنية بالسلوك الأمني والقرار الأمني والحالة الأمنية؛ إذ هو مسعى لتقديم خيارات وبدائل لصناع القرار أكثر من كونه سعيا لبلورة اقتراب نظري.

حيث ترى بأن الأمننة هي مسار وإجراءات مرتبطة بمجال أمني مشكّل من جماعات ومؤسسات مخوّل لها أو تخوّل لنفسها تعريف الأمن، أين تتجسد التهديدات في فعل خطابي لأن بناء التهديدات يستدعي خطاب خطر Discourse of Danger لإعطاء أمر ما أهمية خاصة في المعالجة الأمنية؛ مع أن المدرسة واجهت انتقادات من حيث أن تحديد الفواعل المهيمنة لمفهوم الأمن واللا أمن ليس موضوعيا دوما، فقد يتم التغاضي عن بعض التهديدات نتاج عدم الإهتمام أو سوء التقدير، كما أن الخطاب الرسمي ليس علميا بالضرورة، فقد يتم تداول مفاهيم شائعة وعادية كالديموقراطية والحرية والمساواة.

**مدرسة أبريستويث** Aberystwyth**: (**أو مدرسة بلاد الغال) نشأت منذ سنة 1919 في إطار أكاديمية عسكرية بخلفية نظرية واقعية، متأثرة بأفكار روبرت كوكس ومدرسة فرانكفورت في العلاقات الدولية، وارتبطت أدبياتها بكتابات كيث كروس Keith Krause ومايكل ويليامز Michael Williams وريتشارد وين جونز Richard Wyn Jones ويبقى كين بوث Kein Booth وكتابه Theory of World Security أهم مراجعها.

عرّفت المدرسة الأمن معياريا من حيث كونه مفهوما سياسيا قويا لتعبئة الرأي العام وتحريك القوة المادية، ويمكن توجيه هذا السلوك لأجل غايات التحرر (الإنعتاق) Emancipatory ends، وهكذا وقع الإهتمام بمفهوم الخطر الناجم عن نشاطات وسياسات بعض الجماعات البشرية التي يمكن أن تهدد السلام العالمي، كالمجاعة والحركات عبر الوطنية وتلوث المياه ... الخ.

 واستقت مفهوم الانعتاق من الدراسات النسوية، من حيث هو تحرّر الإنسان من مختلف أشكال الخوف والقيود والضغط، وانتشرت عبر مساهمات كروس وويليامز في كتابهما Critical Security Studies الذي حاولا فيه ربط الأمن بالمواطنة، وتطوير المفاهيم الأولى حول انعتاق الفرد والجماعات والدول والمجتمع الدولي، والحماية للكل من التهديدات والمخاطر كفكرة الوقاية وفكرة الاستباق وخلق التوازن بين حاجات أمن الفرد وحاجات الأمن الدولي؛ وللمدرسة فضل في فتح نقاش حول كون التهديد والخطر نفسي بالأساس وليس عسكري/مادي بالضرورة؛ أين يتطلّب توفير الأمن وجود قناعة ايجابية بين الفرد والدولة، فالنظام الشمولي الهيمني تخلق خوفا مزمنا (عكس الإنعتاق) ؛ كما اشتهرت المدرسة بتطوير ثلاثة أفكار:

* الأمن واجب كل من يساهم في تنظيم التفاعلات بين الأفراد داخل المجتمع وبين الدول.
* الأمن هاجس يقتضي تغذية مستمرة لضبطه ومنعه من التنامي، وهذا ما جعل فكرة المأزق الأمني من مأزق بين الدول إلى مأزق مرتبط بالتفاعل بين الأفراد والدول.
* التهديدات والمخاطر المكونة للهاجس ناتجة أيضاً عن البيئة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الدولاتية، الدولية والطبيعية، وبالتالي لا يمكن إلغاء المتغيرات الموضوعية التي تغذي هذه الحالة النفسية.

فالأمن الحقيقي عند بوث ينتج من التحرر وليس من القوة أو النظام، وبالتالي فمن الناحية النظرية: الأمن هو التحرر؛ وهو ما قاد المدرسة للإهتمام بما تسميه الحقائق الأمنية المغيّبة بفعل المنظومة المعرفية التقليدية للعلاقات الدولية، كحقوق الإنسان، اضطهاد الأقليات، عجز الفقراء، العنف ضد المرأة...الخ.

**مدرسة** كوبنهاغنCopenhagen **:**وهي الأشهر نسبة لكونها مدرسة عبر تخصصية وأفقية تستخدم كل المناهج (البيولوجية، الانثروبولجية، التاريخية، العلوم السياسية) وتستمد أصولها التنظيرية من كتاب باري بوزان: "الناس، الدول والخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية (1983)".

تركز مدرسة كوبنهاغن على التحليلات الإجتماعية للأمن، عبر اجتهادات باري بوزان وجاب دووايلد Jaab Dewild، وأولي ويفر، بالإضافة إلى العديد من المفكرين (Mc Sweeney, Huysmans) الذين يشتغلون بمعهد كوبنهاغن لدراسات السلام Copenhagen peace research institution.

ويعتبر كتاب "الأمن: إطار جديد للتحليل" المرجع الرئيسي في مدرسة كوبنهاغن، حيث انضمّ فيه دووايلد وأولي وايفر إلى بوزان بغية تطوير الأفكار الواردة في كتاب هذا الأخير"الشعب، الدول والخوف"، لاسيماالأفكار التالية:

* الخوف كعنصر مشترك بين الشعب والدولة كفاعلين في العلاقات الدولية.
* هيمنة الدولة على الشعب أو اعتبار أحدهما الآخر مصدرا للخوف.
* القهر والمجهول كمحفز للخوف.
* العنف المسلّح وغير المسلّح كتهديد ومصدر للخوف.

ووضع هذا الكتاب تعريفا موسعا للأمن يشمل كل أبعاده الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الغذائية، الصحية، البيئية...الخ، وتصورا منهجيا جديدا حول وحدة التحليل أو ما يسمى بالوحدة المرجعية أو الموضوع المرجعي (الفرد، الجماعة، المجتمع، الدولة، الإقليم، الجهة، العالم)، وأيضاً عن هوية الفاعل الأمني: الإنسان أم الدولة؟وكون الأفراد والعالم غاية عملية الأمن وليست الدولة فقط.

اعتبرت المدرسة تطويرا وردة فعل للواقعية البنائية للمدرسة الإنجليزية وبرامج الدراسات الإستراتيجية، حيث اشتغل أهم روادها بوزان وويفر على ثلاث مجالات رئيسية: القطاعات أو المواضيع المرجعية، الأمننة والأمن الجهوي المركب.

واشتهرت المدرسة باستحداثها القطاعات الخمس للأمن:العسكري، السياسي، الاقتصادي، المجتمعي، البيئي؛ مع مركزية القطاع المجتمعي في الدراسات الأمنية؛ كما ركزت دراساتها على مفهوم المركّبات الأمنية المشتركة ومفهوم الأمننة الذي سيلي تناوله.

ويحتل النقاش حول معنى وأهمية الأمن لتشكيل الجماعات السياسية مكانة مركزية في الدراسات الأمنية النقدية التي تركز على العلاقات بين الأمن والسياسة، حيث جادلت مجموعة من الدراسات النظرية والتجريبية في كون الأمن يشكّل الفعل السياسي،إذ يرى النقديون أن الـهوية الذاتية تتشكل إلى حد ما من خلال إظـهار الآخرين كتهديد.

وقد أدرج النقديون مواضيع أخرى لم تتناولها الرؤية الكلاسيكية للأمن كحقوق الإنسان والتنمية وحماية الإنسان، ورغم الإختلافات الفرعية بينهم إلا أنهم متفقون في نقاط تحليلية رئيسية،كاقتراحهم تغيير المقاربة الآلية للأمن إلى مقاربة تأملية،حيث لم يعد يعرّف الأمن بنقيضه أي اللاأمن، ولأجل ذلك لا يعني الأمن التركيز فقط على التهديد، وإنما اتخاذ المرجعية الأنسب لبناء المقاربات الهادفة لإظهار سبل تحقيقه في مختلف المستويات.

حيث انطلق النقديون من نقد تركيز الواقعية الجديدة على فكرتي الفوضى وانعدام الثقة في العلاقات الدولية في تأصيلهم للمعضلة الأمنية الدولية،وتركيز الواقعيين على الدولة كموضوع مرجعي للأمن، إذ يعتبر الفرد الموضوع المرجعي الجدير بالدراسة لدى النقديين على اختلافهم، لأن العمل على حماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانية عامّة تجعل سبل ضمان "الأمن العالمي الشامل" و"الأمن الإنساني"هدفا أساسيا للبحوث الأمنية، وهما المفهومان الأساسيان اللذان يقترحهما التيار النقدي، إنطلاقا من كون الفرد هو المرجع والهدف الأساسي للأمن، وما الدولة إلا وسيلة لتحقيق وحماية أمن الأفراد والمؤسسات الحكومية؛ لأجل ذلك رفضت الدراسات النقدية ربط الأمن بالحرب عبر الدعوة إلى السلام الإيجابي ودعت بالمقابل إلى الارتكاز على مفهوم أكثر إيجابية.

ويتم تغيير الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى الفرد وفق التيار النقدي عن طريق وضع هذا الأخير في قلب النقاش حول القضايا الأمنية، وبالتركيز على الاعتماد المتبادل وظاهرة عبر القومية لفواعل أخرى من غير الدولة،على أساس أن البنى المختلفة تشكلت في ذاتها بواسطة اتحاد الأفراد وفق العقد الإجتماعي؛كما استعمل النقديون مصطلح الفرد بنفس دلالة مصطلح الإنسان، لأن الأمن الإنساني هو الدفاع عن أمن الفرد كما هو، بقيمه ومصالحه الخاصة الملازمة لمحتوى اجتماعي - تاريخي معين كمسلمة عرقية،وذلك لخلق أمن عالمي شامل،رغم اختلافهم في تحديد الفاعل موضوع التأمين: البنى الاجتماعية أم القوى الاجتماعية أم الأفراد أم الإنسان أم الإنسانية ككل؟

كما يرفض النقديون اعتبار الدولة الموضوع المرجعي الوحيد للأمن لكونها حسب افتراض العقد الاجتماعي وسيلة لضمان أمن الأفراد وليست غاية لذاتها، ولا يمكن أن يصاغ أمنها على حساب أمن مواطنيها،ورغم ذلك لا يخرج النقديون الدولة من إطار تحليلاتهم على اعتبار أن سلوكاتها تثير التساؤل عن كيفية وليس سبب القيام بالفعل الأمني، وينطبق الأمر ذاته عند تحليل الحروب والنزاعات الدولية، لذا يتواجد الفرد/الإنسان في صلب التحليلات النقدية للأمن، وهو أيضا دافعها للمرافعة عن عملية تحرير الفرد من هيمنة أمن الدولة.